آراء

«بنات ألفة»... قصّة القمع والاستلاب

بسمة النسور

قالت المُخرجةُ التونسيةُ كوثر بن هنيّة أنّ فيلمها «بنات ألفة» (2023) لا يُصنَّف دراما وثائقية، ذلك أنّ أدوار المُمثّلات والمُمثّلين المُحترفين كانت محدودةً قياساً إلى المساحة الواسعة التي خُصّصت للشخصيات الحقيقية لسرد تفاصيل هذه القصة الواقعية الحزينة، التي جرت فصولها في أحد أحياءِ تونس الفقيرة، غير أنّ من السهل الاختلاف مع المُخرجةِ المُبدعةِ واعتبار هذا العمل تحفةً فنّيةً وتجسيداً دراميّاً مكتملَ العناصر، مع الإقرار بأنّ التقنيات التي استخدمتها في الإخراج مختلفة، وهي أقرب إلى تقنيات برامجَ تلفزيون الواقع المزوجةِ بفكرةِ ورشات العمل، إذ تجرى طوال الفيلم نقاشاتٌ حيّةٌ بين مُخرجة العمل وفريق التمثيل، وفي مقدمته المُبدعة هند صبري، والشخصيات الحقيقية اللواتي أعدن ببراعةٍ تمثيل مشاهدَ موجعةٍ قاسيةٍ صادمةٍ عشنها، وما زلن يعانين من تبعاتها، وهنَّ الصغيرات اللواتي اختبرن صعوبةَ الحياةِ والمعاملةَ الصارمةَ من والدتهن ألفة، المرأة التونسية الفقيرة المُعدَمَة، قويّة الشخصية، شديدة الكبرياء، التي كانت تعمل خادمةً في البيوت، وقد أنجبت أربعَ بناتٍ من زوج فاشلٍ تخلّى عن أُسرته، وترك بناته الأربع لمصيرهن، ما جعل الأمَّ تبالغ في حماية بناتها، وتتشدّد في تربيتهن، ما دفع ابنتيها الأكبر سنّاً إلى الهروب والانضمام إلى تنظيم داعش، رغبةً في الخلاص من قسوة والدتهن وتعسّفها، فتورطتا في أنشطة إرهابية أوصلتهما إلى السجن، حيث تقضيان حكماً بـ16 سنةً سجناً في ليبيا. تستعين المُخرجةُ بممثّلتَين شابّتَين لتأدية أدوار البنات في السجن، وقد غُسلت أدمغتهن بالأفكار الأصولية المُتطرّفة، التي تُكفّر وتهدر دمَ كلّ من يُخالفها. ومن خلال إعادة المشاهدَ المفصليةِ التي قدّمتها الابنتان الأصغر مع أمّهما بمشاركةٍ رشيقةٍ من هند صبري التي تناوبت مع ألفة في تقديم المشاهد، نطلُّ على الحكاية التي قُدِّمت من دون ترتيب زمني، وبتلقائيةٍ أخّاذة، لنقف عند واقع المرأة التونسية، وتحوّلات المجتمع التونسي بعد الثورة، التي أدّت إلى خيباتٍ كثيرةٍ من صعودٍ للتطرّف، وتراجع الحرّيات، وتفشٍّ للفقر والبطالة والفساد، والتأثير السلبي لذلك كلّه على الواقع الاجتماعي للمواطن التونسي، الذي توهّم الخلاص قبل أن يفقد الأملَ كلّياً.

برعت المُخرجة في الإضاءة على معاناة المرأة في ظلّ ظروف الفقر والحرمان والقهر والذل والقمع التي تعيشها طبقةٌ مهمّشةٌ من المجتمع التونسي، لم تنل المرأة فيها حقَّها في التعليم والعمل واختيار شريك الحياة، تتحدّث ألفة عن طفولتها وشبابها ونشأتها في بيت والدتها، وعن أخواتها، وعن طمع الآخرين بهن لأنّهن بلا رجل، ما دفعها إلى التشبُّه بالرجال كي تحمي أخواتها، وتحدَّثت عن زواجها مُكرَهةً من رجلٍ لا تُحبّه، وتُؤكّد ألفة أنّ أسلوبها الصارم المُتشدّد مع بناتها كان امتداداً وتكراراً لنمط والدتها في التربية. تضحك ألفة أحياناً وتبكي أحياناً أخرى، وهي تُعبّر عن ندمها، وتعترف أنّها السبب في ضياع عمري ابنتيها المراهقتَين خلف القضبان، وقد تصدَّر اسميهما عناوين الأخبار في تونس والعالم عام 2015، بعد انضمامهما إلى تنظيم داعش، الذي شهد صعوداً ملحوظاً في تلك الفترة، وجذب عديدين من شباب تونس للالتحاق به. وتقول ألفة، في لقاء متلفز، إنّها بلّغت السلطات بأنّ ابنتيها المراهقتَين أصبحتا مُتطرّفتين، بل إنّها طالبت بحبس ابنتها رحمة كي تحول دون هربها من دون جدوى.

تحاول ألفة تعويض قسوتها وتغيير أسلوبها العنيف مع ابنتيها الصغيرتَين، اللتين نجتا بأعجوبة من المُضيّ في درب شقيقتيهما الأكبر سنّاً، وتأمل أن يمرَّ الزمنُ سريعاً كي يلتمّ شمل العائلة من جديد، وهي تعرف أنّ عليها الانتظار طويلاً...

تحيَّة إلى المُخرجة كوثر بن هنيّة على منجزٍ وثائقيٍّ دراميٍّ إنسانيٍّ اجتماعيٍّ سياسيٍّ، سردته نساءٌ مُعذَّباتٌ طامحاتٌ إلى حياةٍ أفضلَ، رغم ما مَررنَ به من أهوالٍ وأحزانٍ.

لمَ لا يذهب عبّاس إلى القدس؟

داود كتّاب

فاجأ الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، الجميع، عندما اقترح في خطابه أمام مجلس النواب التركي ذهابه والقيادة الفلسطينية إلى غزّة. جاء الاقتراح متأخراً كثيراً، ولكن كما يقول المثل، أفضل أن تكون متأخّراً من ألا تأتي. ليس من المعروف ما إذا كانت هذه الفكرة مدروسةً أم وليدةَ اللحظة، ولكنّها مُهمّةٌ لو تُوبعت بصورةٍ حثيثةٍ وذهب الرئيس إلى غزّة، مع شكّ كاتب هذه السطور بأنّه سيذهب، ولكن قد يُرسِل أحدَ نوابه أو رئيس الوزراء، وحتّى ذلك سيكون اختراقاً سياسياً مهمّاً لو حدث، مع أنّه كان سهلاً تنفيذ الفكرة حين كان معبر رفح متوفّراً من الجانب المصري. وبعد احتلال إسرائيل المعبر، وكل الحدود الفلسطينية الجنوبية مع مصر، أصبحت الطريق الوحيدة إلى غزّة بموافقة الاحتلال الإسرائيلي ومساعدته، ويُشكُّ أن توافق إسرائيل على ذلك.

ولكن، وما دام الرئيس مُهتمّاً بالذهاب إلى الأماكن الحسّاسة التي تتطلّب وجوداً شخصياً للقيادة الفلسطينية، لا بدَّ أن نكرر هنا فكرةً عبَّر عنها الصحافي ناصر اللحام، تقول بضرورة أن يقوم القادة الفلسطينيون، الذين كان يملك كلٌّ منهم آنذاك بطاقة «VIP»، التي تخوّله الذهاب إلى القدس، وإلى أيّ مكانٍ «إسرائيلي»، أو أن يصلّي في المسجد الأقصى عابراً جسر الأردن.

اقتحم الوزير المُتطرّف إيتمار بن غفير المسجد الأقصى، ومعه مُتطرّفون كثيرون خرقوا الاتفاقات المعروفة، وهي «الستاتيكو» العثماني، وهو فرمان وقّعه السلطان عبد المجيد الأول في 1852، ويُحدّد حقوق الأماكن الدينية في القدس وبيت لحم، واتفاق السلام الأردني الإسرائيلي، الذي وفّر للهاشميين دوراً خاصّاً في رعاية الأماكن الدينية الإسلامية، ثمّ التفاهم الأردني الإسرائيلي عام 2014، بين الملك عبد الله ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، برعاية وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، الذي نصّ بوضوح أنّ حقّ الصلاة للمسلمين في المسجد الأقصى، وحقّ باقي الشعوب بزيارة الأقصى. ولكن إيتمار بن غفير، وغيره من المتطرّفين، حوّلوا الانفتاح على الزيارة مدخلاً للصلاة، ومحاولةَ فرضِ أمرٍ واقع.

المسافة بين مقرّ الرئاسة الفلسطينيّة (المقاطعة) في رام الله والمسجد الأقصى في القدس لا تتعدّى 20 كيلومتراً، أي إنّها تتطلّب أقل من 20 دقيقة من دون وجود تسهيلات ومن دون أزمة قلنديا، التي قد تتطلّب ساعات. لكنّ الرئيس، والتنسيق الذي يسمح له بالسفر إلى الخارج عبر الأردن، يمكّنه من الحصول على إذنٍ للوصول إلى القدس، ومشاركة إخوته وأخواته الصلاة في المسجد الأقصى. قد يكون هناك بعض الذين يعترضون على الزيارة، ولكن يمكن لجم هؤلاء في مواجهة أهمّية زيارة رئيس فلسطين عاصمة فلسطين. وخلال وجود الرئيس في القدس، وبعيد الصلاة في المسجد الأقصى، قد يكون مهماً، من الناحية الرمزية، أن يزور كنيسةَ القيامةِ، ويلتقي رؤساء الكنائس. كما قد يكون مهمّاً في القدس أن يلتقي عبّاس شخصيات وفعّاليات مقدسية، من سياسيين ورجال أعمال ونشاطات اجتماعية ومسؤولي شبكة المستشفيات ونشطاء السياحة وممثلين عن مدارس القدس وغيرهم من المرابطين في القدس، رغم الصعوبات، ورغم الشعور بأنّهم أيتام من الناحية السياسية. لزيارة رئيس دولة فلسطين القدس، وبعد زيارته موسكو، وانقرة أيضاً، دلالات رمزية قويّة في المستويات كلّها، فهي تؤكّد أهمّية القدس لدى الشعب الفلسطيني، ومركزية المسجد الأقصى، كما كنيسة القيامة، في الوجدان الفلسطيني، وتعزّز أهمية مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلّة وعاصمتها القدس.

ورغم تأييد كاتب هذه السطور، وبشدّة، زيارة الرئيس والقيادة الفلسطينية قطاع غزّة المدمّر، بهدف وقف نزيف الدم إن أمكن، إلّا أنّ تلك الزيارة قد تكون من المستحيلات ما دامت الحرب على غزّة مستمرّة، ولكنّ زيارة القدس ممكنة، وتدعم المقاومة، التي تُؤكّد من خلال أدبياتها ومواقفها أهمّية الأقصى. فهل يمكن ان يتحول يوم 23 أغسطس/ آب الجاري يوماً تاريخياً، يزور فيه الرئيس عبّاس القدس، ويصلي في الأقصى، ويزرو كنيسة القيامة، ويلتقي أبناءه وبناته المقدسيين؟

(كاتب وإعلامي من الأردن)

الأزمة الأوكرانية... ما بعد احتلال كورسك

مدى الفاتح

دخلت الحرب الروسية الأكرانية في السادس من أغسطس/آب) طوراً جديداً، فتمكنت القوات الأوكرانية من الدخول إلى إقليم كورسك الحدودي، لتنجح للمرّة الأولى في احتلال أرض روسية. بهذا الاجتياح غير المُتوقّع، استطاعت كييف أن تقلب معادلات الحرب وأن تنتقل من مربع المدافع إلى الهجوم. فكّر الأوكرانيون كثيراً قبل التجرُّؤ على القيام بهذه الخطوة، التي سيكون لها تداعيات قد تغيّر وجه الحرب ومستقبلها، كما يبدو أنّهم لم يقوموا بهذا التصعيد الخطير من دون دعم ومساندة من الحلفاء، وفي مقدمتهم الولايات المتّحدة. في البداية، كان المتابعون يعتبرون العمليةَ خاطفةً، وأنّ الغرض منها كسر هيبة روسيا التي لم تتعرَّض حدودها للغزو منذ أيام الحرب مع ألمانيا النازيّة، لكن مرور الأيام والتجهيزات الكثيرة، التي يظهر أنّ الأوكرانيين أعدُّوها، توحي بأنّ الغرض أكبر من ذلك، بل يذهب بعضٌ إلى القول إنه قد يكون الوصول إلى اتفاق لمقايضة الأراضي الأوكرانية التي ضُمّت إلى روسيا حديثاً، بمدن وقرى كورسك.

السؤال الأهم: إلى متى تستطيع أوكرانيا الاحتفاظ بهذه المناطق في ظلّ احتدام المعارك وتواصلها في جبهات بعيدة، وهل تمتلك الموارد والقنوات اللوجستية الكافية لإيصال المؤن والذخائر، بحيث لا يحدُث أيُّ نقص مُؤثّر؟... موسكو أيضاً تجد نفسها أمام تحدٍّ مهمٍّ، فالقوات الروسية كانت تتركّز في مساحات بعيدة واستجلابها قد يُحدِث ثغرةً. من ناحية أخرى، الحلّ السهل والمُجرَّب القائم على التدمير الشامل بواسطة الطيران، الذي اتُّبِع لتفكيك المقاومة الأوكرانية، لا يمكن تفعيله داخل الحدود الروسية في وجود احتمال سقوط أعداد كبيرة من المواطنين. يُطوّق الروس حالياً القواتِ الأوكرانية ويحاصرونها من جهات مختلفة، ما يُؤدّي إلى قطع خطوط الإمداد عنهم. من المتوقّع أن يُستعان بقوّات نخبةٍ متمرّسةٍ على حرب المدن في شكل قوات فاغنر أو الفيلق الشيشاني أو غيرهما. ستكون تلك المجموعات شبه العسكرية والمتمرّسة أكثرَ فعّاليةً من الجيش التقليدي في مثل هذا النوع من العمليات. لفهمهم خطورة هذا التطوّر، نأى الحلفاء الأطلسيون بأنفسهم عن الأمر، واكتفوا بالقول إنّ من حقّ أوكرانيا أن تدافع عن أرضها، وأن تدفع المُعتدين بالطرق التي تراها مناسبة، إلّا أنّ ما يؤمن به الروس أنّ أوكرانيا ما كانت لتتّخذ هذه الخطوة من دون إسناد غربي بالسلاح واللوجستيات. يجعل هذا إمكانية الردّ على هذه الصفعة مفتوحاً على احتمالاتٍ كثيرة قد تتجاوز قواعد اللعبة وخطوطها الحمراء، وهو أمرٌ له حساسية خاصة، إذا ما تذكّرنا امتلاك روسيا القنبلة النووية، والتصريحات السابقة التي لا تستبعد استخدامها إذا ما اقتضى الأمر.

احتفى الإعلام الغربي المُتعاطف مع كييف بهذه العملية، التي رأى فيها إثباتاً لكلام الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي ظلّ يردّد أنّ هزيمة الروس ممكنة، وأنّ كلّ ما يتطلّبه الأمر هو مزيد من الدعم. خطوة الأوكرانيين كانت جزئية. مع ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار أن استهداف منطقة حدودية بعيدة عن أرض المعارك، وغير متأهبة لعملية غزو جادّة، لا يُدلّل بالضرورة على القدرة في هزيمة الروس، الذين يحتلّون بالفعل 20% من مساحة أوكرانيا. خسائر أوكرانيا الكبيرة، خصوصاً في صعيد المقاتلين من عسكريين ومتطوعين، جعل كثيرين يُحسُّون بالإحباط، ويطالبون بإنهاء الحرب بأيّ وسيلة. كانت القيادة الأوكرانية تسعى إلى تجنيد جميع القادرين على حمل السلاح، لكنّ حالة الإحباط تلك كانت تمثّل عقبة، ما ظهر في انحسار الإقبال على معسكرات التجنيد، وفي سعي شبابٍ كثيرين إلى الهرب بعيداً من مناطقِ الصراع. لمواجهة هذا النقص في القوة البشرية، لجأ الأوكرانيون إلى تجنيد المسجونين والمحكومين وفق اتفاق يقضي بإسقاط العقوبة عنهم، وهو ما سبقت إليه روسيا، التي كانت تشترط بقاء المحكوم ستّة أشهر في أرض المعركة. ربّما كان زيلينسكي يرجو أن تقدّم العملية حافزاً جديداً وناجحاً في منح المقاتلين وعامّة مواطنيه أملاً في النصر، وأن تمنح شباباً عديدين الحماسة الكافية للتطوّع من أجل التشارك في هذا النصر.

رقعة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، المدعومة من دول الشمال، تتوسّع، فلا تصبح مقتصرةً على حدود البلدين. دول الشرق الأوروبي (بولندا نموذجاً) تتأهّب وتُجهّز نفسها للدخول في معارك مفاجئة. الوضع خطير لأنّه إذا كان غرض الغربيين من دعمهم أوكرانيا هو استنزاف الروس وإضعافهم، أو خلق هزة داخلية في البلد الذي ينافسهم عسكرياً وسياسياً، فإنّ الروس في المقابل لن يتردّدوا في القيام بأيّ شيء يمكنه أن يضعف المنظومة الغربية. بهذا يمكن لصوت روسيا حول مجموعة من القضايا في منطقتنا أن يكون مغايراً أو معاكساً للصوت الغربي. في رأس هذه القضايا القضية الفلسطينية والموقف من الاحتلال، الذي يجد رعايةً مباشرةً من «أعداء» روسيا. بجانب ذلك يمكن أن نضيف العلاقة مع إيران، البلد الذي يجد سنداً روسياً لا يُستهان به في أصعدة مختلفة.

يتكرّر الأمر في أفريقيا التي شهدت أخيراً اهتماماً من الدبلوماسية الأوكرانية، التي تحاول، من خلال مكانتها أحدَ أهمّ مصدري الحبوب التي يحتاج إليها الأفارقة، أن تقطع الطريق على التمدد الروسي. السودان، الذي تحاول الولايات المتّحدة هندسة الوضع فيه، بما ينتج نظاماً موالياً، ثم معادياً لروسيا، قد يكون ساحة صراع. كذلك الحال مع دول غرب أفريقيا، التي تحرّرت أخيراً من النفوذ الفرنسي/الغربي. يمكننا أن نربط هذا بإعلان كلّ من النيجر ومالي قطعَ العلاقة مع أوكرانيا، المتّهمة بالتورط في الحرب الدائرة في شمال مالي ضدّ الانفصاليين الطوارق. تدعم أوكرانيا المجموعات المُعارضة المسلّحة، في حين تستعين الحكومة المالية بمجموعة فاغنر الروسية، وهو ما يجعل الأمر أشبه بنقل الصراع الروسي الأوكراني إلى جبهة جديدة.

> رقعة الصراع بين روسيا وأوكرانيا، المدعومة من دول الشمال، تتوسّع فلا تصبح مقتصرة على حدود البلدين

(كاتب سوداني في لندن)

كاريكاتير **عماد حجاج**

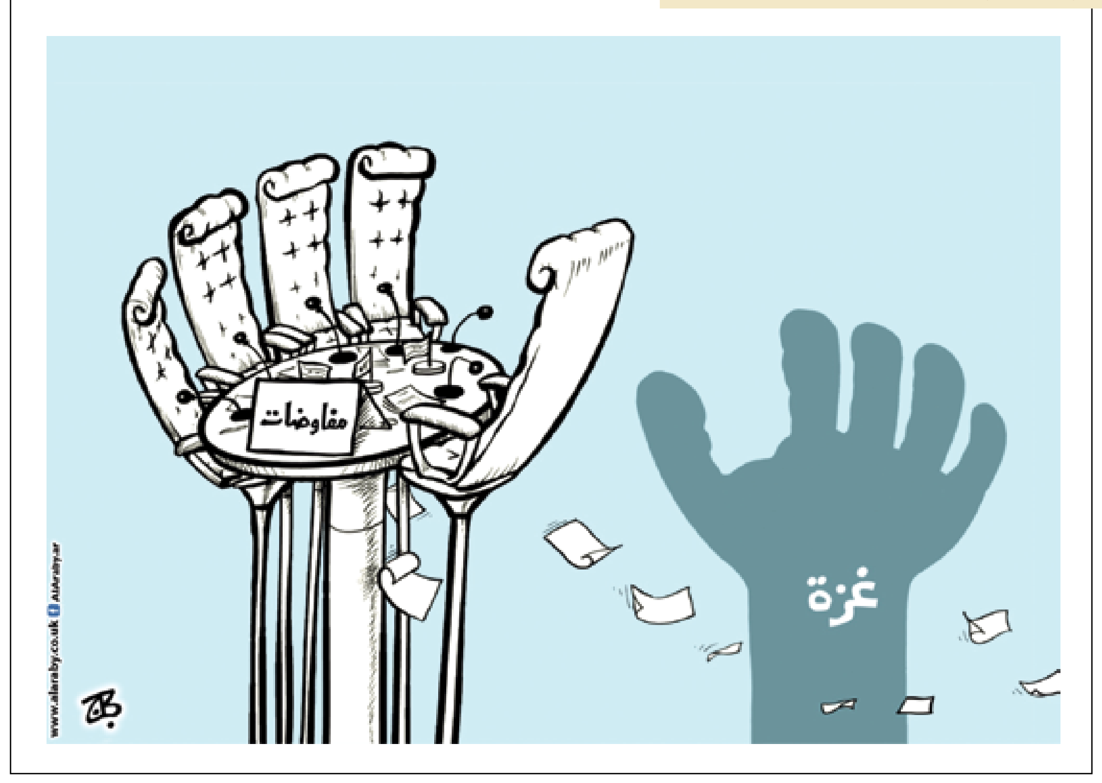

هل تشهد انتخابات تونس استقطاباً؟

المهدي مبروك

سجّلت المشاركة في المحطّات الانتخابية في تونس منذ 2019 تاريخ صعود الرئيس قيس سعيّد إلى السلطة، أدنى نسب في تاريخ الانتخابات بتونس. وربّما كانت نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور من أضعف النسب في العالم، إن لم تكن الأضعف على الإطلاق. إحدى الفرضيات التي قد تفسّر لنا هذا غياب حالة الاستقطاب الانتخابي، أي تقابل معسكرين متباينين في ساحة المنافسة برهانات تكاد تكون متناقضة، من دون نسيان حالات الخوف والملل واليأس التي أصابت التونسيين من إمكانية أن تُغيّر الانتخابات شيئاً من واقعهم. وهذه المسألة ليست خاصّةً بتونس، ففي جُلّ الانتخابات، التي تشهدها حتّى البلدان الديمقراطية، ترتفع نسبُ المشاركة حينما يكون الرهان الانتخابي حادّاً، وهو مدار فريقَين متنافسين: يمين ويسار، محافظين وعمّال، ديموقراطيين وجمهوريين في مواجهة وطنيين، إلخ. شهدت تونس في عشرية الانتقال الديمقراطي المغدور استقطاباً حادّاً بين معسكرَين، سواء في انتخابات 2011 أو فيما بعدها، إذ تقابلَ، وجهاً لوجه، الإسلاميون مع العلمانيين، والإسلاميون مع الدستوريين، إلخ، وكان هذا الاستقطاب السياسي، وحتّى المجتمعي، حافزاً للمشاركة، وأحدَ موارد التعبئة السياسية. ولمّا تراجع الاستقطاب سنة 2019، زحفت الشعبوية في صمت وهدوء لتفوز من دون أن يكون لها بديل تعرضه. لقد احتلَّ المشهد السياسي لاعبٌ وحيدٌ، جمهورٌ خائفٌ أو باهتٌ أو جمهور مُنتشٍ شماتةً. جرف سعيّد منذ استفراده بالسلطة ما اعترضه في الحقل السياسي، حتّى غابت السياسة بمفرداتها وبمساراتها كلّها المتعارف عليها في البلاد منذ عقود؛ تعدُّدية حزبية، وتمييز واضح للسُّلَط، وأجسام وطنية، وحرّية تعبير تدور حولها صراعات، ونقابات، ومجتمع مدني صلب، إلخ.

بدأ المسار الانتخابي قبل أسابيع يطوي مشاويره الأولية من خلال عملية غربلة عسيرة لما يناهز مائة مُترشّح، لم تقبل منهم الهيئةُ العليا المستقلّة للانتخابات سوى ثلاثة، الرئيس قيس سعيّد، والأمين العام لحزب حركة الشعب (تيّار عروبي ناصري) زهير المغزاوي، وعيّاشي زمال (ليبرالي ومحسوب على التيّار الدستوري، بعد تجربة دامت خمس سنوات في حزب نداء تونس ومشتقّاته اللاحقة)، في انتظار أحكام مآلات القضايا التي رفعها المترشّحون إلى المحكمة الإدارية للطعن في قرارات الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات. ثمّة خشية حقيقية من ألّا تشهد الانتخابات المقبلة حالةَ استقطاب، وهو ما يُهدّد نسب المشاركة، التي يُتوقّع أن تكون ضعيفة لغياب أيّ رهانٍ انتخابي. لا يُعَدُّ هذا الأمر مبالغاً فيه.

لقد غُذّيت في سياقات مقارنة الاستقطاباتُ في الانتخابات الفرنسية الماضية، حين اضطر مختلف الفرقاء إلى الاصطفاف وراء هذا المعسكر أو ذاك، ما لجم من طموحات اليمين المُتطرّف، وساهم في تقدّم الوسط نسبياً. منذ أعلنت الهيئة، قبل أيّام، عن ثالوث المقبولين مبدئياً، في انتظار أحكام الطعون التي تقدَّم بها ما يناهز سبعة مُترشّحين إلى المحكمة الإدارية، حتّى احتدم النقاش مرّةً أخرى في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الصحافة المكتوبة، بين مُؤيّد للمشاركة وداعٍ للمقاطعة. غير أنّ رسائل بعض المساجين الداعية إلى المشاركة والتصويت لأيّ مُترشّح ما عدا الرئيس الحالي، فضلاً عن تصريحات بعض قيادات النهضة، تخفّف من دعوات المقاطعة. حُجَج هؤلاء متعدّدة، لعلّ أهمها يتمثّل في أنّ خيار إسقاط سعيّد لم يفلح في الشارع. فرغم جرأة هذه التحرّكات وشجاعتها في الانتفاض على الخوف، الذي ران على الناس، فإنّها أخفقت في إدراك هدفها. كذلك يتعزّز موقف الداعين إلى المشاركة في حساباتٍ وسيناريوهاتٍ تُغذّيها توقّعاتُ بعض نتائج سبر الآراء المُسرَّبة، بعد أن مُنِع نشرها في مناخات الخوف هذه، التي تذهب إلى القول إنّه كلّما ارتفعت نسبةُ المشاركة كان الخاسر الأكبر هو الرئيس سعيّد، لأنّ القادمين إلى الانتخاب آتون ومعهم غضبهم. يذهب بعضُ هؤلاء إلى عدّ نسبة المشاركة المرتفعة، فيما لو تحققت، دافعةً في أسوأ سيناريوهاتها إلى الذهاب إلى دور ثانٍ، سيكون فيه سعيّد مرفوقاً بمُنافِس ثانٍ، وهو ما يُعمّق مرّة أخرى سيناريو الاستقطاب بين سعيّد وخصومه كلّهم ليحلم بعضهم بالتخلّص منه من خلال الصناديق، في حين تظلّ الحُجّة الثالثة التي تدفع هؤلاء إلى المشاركة، استفادة الرئيس في المحطّات الانتخابية السابقة من العزوف. فقد استطاع أن يُمرّر دستوره بنسبةٍ لم تتجاوز سوى 20%، في حين كانت نسبة الإقبال على الانتخابات التشريعية 10% فقط. لا يقرأ الرئيس هذه الأرقام على نحو ما تذهب إليه، فعلى خلاف منطوقها، يتباهى الرئيس بها، ويعتبرها دليلاً على طُهر أقلّيته، وهي الضمير الحيّ للبلاد، وهم الخُلَّص والنزهاء والغرباء الطيبون، إنّهم حَواريو هذا العصر. لم يكن الرئيس مُخطئاً حين اعتبر نفسه غريباً في قومه غربةَ صالحٍ في ثمودَ، كما ذكر في تصريح قبل أيام قليلة. ستكون الأحكام، التي ستبدأ المحكمة الإدارية التصريح بها تباعاً هذا الأسبوع عاملاً حاسماً في تعزيز أطروحة المقاطعة أو المشاركة، خصوصاً إذا انصفت بعضَ المُرشَّحين وأعادتهم إلى السباق الانتخابي.

> بعض نتائج سبر الآراء المُسرَّبة أنّه كلّما ارتفعت نسبةُ المشاركة كان الخاسر الأكبر سعيّد

(أكاديمي تونسي ووزير سابق)

مفاوضاتٌ تلد أخرى

معن البياري

ما من حربٍ إلا وجاء يومٌ انتهت فيه، بمفاوضاتٍ بين المتنازعين أو تفاهماتٍ أو تدخّلاتٍ ووساطات. ولمّا قيل إن المداولات في أي مفاوضاتٍ مثل هذه تعكس، بالضرورة أو غالباً، موازين القوّة في ميدان الحرب نفسه، وموازين سياسية أيضاً، فإنه لا شيء يجعل الحرب الجارية في غزّة خارج هذا البديهي، سوى أنها ليست حرباً بالضبط، بل جرائم إبادة يوميّة مروّعة يرتكبها جيشٌ معتدٍ على كل شروط الحياة في قطاع غزّة، على الإنسان هناك، وعلى مدارسه ومستشفياته وخيامه ومياهه وطعامه، ما جعل المواجهة العسكرية بين هذا الجيش والمقاومين في كتائب القسّام وغيرها من الفصائل المسلحة تفصيلاً ليس مركزياً في المشهد. ولئن كان من المحسوم أن قدرات المقاومة تأثّرت كثيراً بالاستهدافات الإسرائيلية، إلا أن من المحسوم، بالتوازي، أن كل الحشد العسكري المهول، وبعتاده الفادح، لم يستطع الإجهاز على المقاومة التي تمكّنت، بكفاءةٍ فوق استثنائية، من الاحتفاظ بأكثر من مائة أسيرٍ إسرائيلي في ظروفٍ بالغة التعقيد والعُسر. ولمّا كان المشهد منذ عشرة شهور عدواناً متمادياً في جرائمِه ضد الغزّيين في كل أماكن مساكنهم ونزوحهم ولجوئهم، كان العامل الإنساني وحدَه وما يزال يلزم أن يتقدّم على أي اعتباراتٍ وحسابات. وللحقّ، لم تقصّر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتُها وأجهزتها في تعيين فداحة ما يتعرّض له المدنيّون في غزّة من محوٍ وفتكٍ وتجويع وتشريد. وقد تراكمت تقارير هيئاتٍ حقوقيةٍ وإغاثيةٍ عديدةٍ ذهبت إلى هذا الأمر الذي ساهم النشرُ عنه وتصويرُه في إشعال موجات السّخط الكبرى في كل العالم ضد إسرائيل. وتلكما، محكمتا العدل والجنايات الدوليّتان، أصدرتا ما هو كثير الأهمية في هذا. ينضاف كل هذا المعلوم الذائع أعلاه أن إسرائيل لم تحفل بشيءٍ منه، ولم ترعو، وفصَلت بين غضبها البيّن من كل التضامن الإنساني العريض في العالم مع الغزيين، والذي دعا إلى وقف المذبحة، واستمرارها في اقتراف جرائمها التي تُريد، وبالكيفيّة التي يعيّنها جيشُها، من دون أي اكتراثٍ بشيء، ولا احترام لأي نداءٍ أو قرار أممي. وبدا العجز العالمي عن ردع العصابة الحاكمة في تل أبيب وكفّ يدها في غزّة فضيحة تاريخية كبرى، يُساعد في تفسيرها أن الولايات المتحدة والغرب المتقدّم حافظ على إسناده دولة الاحتلال، ولم يُبادر إلى عقابها بشيء، واكتفى بعضٌ منه بانتقاداتٍ لفظية.

ما كان يلزم، في هذه الشهور العشرة، في جولات التفاوض العسيرة التي تعدّدت في غضون حرب الإبادة، أن يُصار، أولاً وقبل شيء، إلى أن تكون الحربُ حرباً، بين طرفي التفاوض (غير المباشر)، أن تتصف بتسميتها هذه فعلاً، لا أن تتبخّر جثث 1760 شهيداً بفعل استخدام إسرائيل أسلحة محرّمة، هم بين أزيد من 40 امرأة وطفلاً وشيخاً وشاباً قضوا بنيران المعتدين الغزاة. ولكنّ هذا البعد المحض أخلاقي مثاليٌّ، يتعالى من يقول به على حقائق الواقع، وهذه في صدارتها أن إسرائيل المحصّنة، والمحميّة والمساندة، والمطلقة اليدين في غير شأن، هي التي تقتل، ولمن أراد أن يلومها فليفعل، فالأولوية لأن تعيد حركة حماس «المختَطفين» الإسرائيليين (وبضعة أميركيين؟). والذي تأكّد أن تقتيل إسرائيل في الغزّيين العزّل في العراء والمستشفيات واحدٌ من أسلحتها التي تبتزّ بها «حماس» بغرض إخضاعها في نوباتِ التفاوض التي تسبق كلَّ واحدةٍ منها، في الدوحة والقاهرة وباريس وروما، زوبعةٌ من أخبارٍ عن صلاحياتٍ أعطاها نتنياهو لوفد التفاوض أو لم يعطِها، وعن اجتماعات تتلوها اجتماعاتٌ لمجلس الحرب والحكومة، وكأن علينا أن ننقطع إلى مراقبة أمزجة بن غفير وسموتريش ونتنياهو وحواشيهم.

جديد المفاوضات التي تتوالى، وتلد كل جولةٍ منها جولةً أخرى أن المتدخّل الأميركي فيها يشيع أجواء تفاؤل، على ما فعل بعد مداولات الدوحة يوم الجمعة الماضية. لا يُرى هذا مقنعاً، وإنْ يدفع البيت الأبيض بفكرة وقف إطلاق النار، من دون العمل الكافي باتجاه تنفيذ هذا الأمر الذي يشتهيه الغزّيون، من أجل وقف عذاباتهم، وتعمل «حماس» على تأكيدِه شرطاً واجب الضرورة. لسنا ملزمين بتفاؤلٍ كهذا، بعد جولة القاهرة وما قد يليها، وقد جفّت قدرتنا على أي تفاؤل، بعد جبالٍ من اليأس أقامت فينا، بفعل الانعدام الأخلاقي في حرب الإبادة التي نرى، وفي المفاوضات أيضاً... ولكن، ما من حربٍ إلا وجاء يومٌ وانتهت.

ماذا تحمل مفاوضات جنيف بشأن الحرب في السودان؟

عمر كوش

يبدو أن مفاوضات جنيف بشأن الحرب في السودان، التي انطلقت في 14 من أغسطس/ آب الجاري، بناء على ترتيبات أميركية، لن تحقق المأمول منها بسبب مقاطعة الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، الذي أرجع موقفه الرافض للمشاركة فيها إلى عدم حصوله على التوضيحات والالتزامات التي كان يسعى إليها وفده في اللقاء التشاوري مع الجانب الأميركي، في جدّة، قبيل انطلاق المفاوضات، واعتبرها متطلّباتٍ (شروطاً!) ضرورية للمشاركة في المفاوضات، وتخصّ تنفيذ بنود إعلان جدّة، الذي توصّل إليه ممثّلون عن الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 11 مايو/ أيّار 2023 في جدّة، حيث أكّدت قيادة الجيش أنّها لا مانع لديها من «الجلوس مع المسهّلين لمنبر جدّة للنقاش معهم حول كيفية التنفيذ»، لكنّها أكّدت رفضها «توسعة قائمة المسهّلين».

لم تكترث الإدارة الأميركية باعتراضات قادة الجيش السوداني، وأصرّت على أن تبدأ المفاوضات بحضور وفود كلّ من مصر والإمارات والاتحاد الأفريقي والأمم المتّحدة، وبرعاية الولايات المتّحدة والسعودية وسويسرا، على الرغم من أنّ تحقيق الهدف المُعلن منها، وهو التوصّل إلى وقف إطلاق النار لإنهاء الحرب في السودان، ووضع حلول للأزمة الإنسانية الناتجة عنها، لا يمكن أن يتمّ بمشاركة وفد من قوات الدعم السريع فقط، وغياب وفد الجيش السوداني، لذلك لجأت الولايات المتّحدة إلى ممارسة ضغوط كبيرة على قادة الجيش، وأمهلتهم بضعة أيام للالتحاق بالمفاوضات، إذ اعتبر المبعوث الأميركي إلى السودان، توم بيرييلو، أنّ المفاوضات التي ستستمر عشرة أيام تُشكّل «فرصةً للقوات المسلّحة السودانية للمشاركة»، مُحذّراً من أنّ مُخرجات المفاوضات لن تكون في مصلحتها، وستخسر كثيراً.

إذاً، تحوّلت المفاوضات في جنيف محادثاتٍ بين المشاركين والوسطاء، واتصالات يجريها الوسيط الأميركي عبر الهاتف مع البرهان، الذي يبدو أنّه في حاجة إلى وقت إضافي لمعالجة مسائل داخل قوى التحالف السياسي والعسكري الذي يقوده، لذلك يراهن الوسطاء على أن يأتي وقت يُقدّم فيه بعض التنازلات كي يسوقوا نجاح وساطتهم، والأمر يعتمد حجم الضغوط، التي يمارسها الوسطاء، إضافة إلى إمكانية حلحلة الخلافات داخل التحالف الذي يقوده البرهان ومقدرته على حسم قراره.

يكشف مسار الأزمة السودانية أنّ بعض القوى الإقليمية والدولية سبق أن بذلت جهوداً من أجل عقد هُدن، بغية التوصّل إلى وقف الحرب في السودان التي دخلت شهرها الـ17، إلّا أنّها لم تثمر، فراحت تركّز على فتح المسارات الآمنة، وإيصال المساعدات الإنسانية، وإنقاذ الوضع المزري للناس في السودان. وجاءت الدعوة الأميركية إلى مفاوضات جنيف، كي تنقل مكان التفاوض الرئيس خلال المرحلة السابقة، على الرغم من أنّها من المفترض أن تبنى على التعهدات التي تم الاتفاق عليها بين الجيش والدعم السريع في إعلان جدّة، بحسب ما أكّد المبعوث الأميركي إلى السودان. لذلك برز التساؤل عما تريده الإدارة الأميركية من تحديد أجندة المفاوضات وقائمة الوسطاء ونقل مكان التفاوض، فاعتبر قادة الجيش أنّها محاولةٌ أميركيةٌ للتنصل من الاتفاق السابق، وأنّ البدء بمفاوضات جديدة يمكن أن يفضي إلى منح شرعية لقوات الدعم السريع. استندت الولايات المتّحدة في اجتراحها مسار جنيف إلى أنّه بالرغم من موافقة الطرفَين على عدة هُدن، لم تتحقّق في الواقع، وبقيت مُجرّد كلمات معلّقة في الهواء، كما أنّ إعلان جدّة ظلّ حبراً على ورق من دون تنفيذ، فلم يُبيّن كيفية تنفيذ الالتزامات الواردة فيه، والآلية التي ستتولى متابعة عملية تنفيذه ومراقبتها، ما يعني أنّه كان أقرب إلى إعلان مبادئ، يستلزم تنفيذه جولات أخرى من التفاوض، إضافة إلى أنّه كان جزءاً من اتفاق هدنة لم تطبّق، ورتّب التزامات على طرفي الحرب لم يلتزم بها أيٌّ منهما. وعليه، اعتبرت الإدارة الأميركية أنّ لقاء جنيف يأتي تطوّراً نوعياً، ويمتلك قيمةً مضافةً، مقارنةً بإعلان جدّة، وذلك من خلال إشراك مصر والإمارات بصفة مُراقب، مع لفت الانتباه إلى أنّ صفة المراقب في الحالة السودانية، لا تقتصر على الاكتفاء بموقف المتفرّج أو المراقبة، لأنّ لكلّ من مصر والإمارات علاقاتهما المباشرة بطرفَي الحرب، ويقوم كلٌّ منهما بدور مُهمّ في تطورات الأزمة السودانية.

يأمل عموم السودانيين التوصّل إلى اتفاق بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ينهي الحرب التي اندلعت في 15 إبريل/ نيسان العام 2023، وراح ضحيتها، بحسب بعض التقديرات، ما لا يقلّ عن 17 ألف شخص، بينما أدّت إلى نزوح أكثر من عشرة ملايين شخص، منهم نحو ثلاثة ملايين شخص كانوا قد نزحوا من منازلهم بسبب صراعات سابقة، وأكثر من مليونَي شخص آخرين لجؤوا إلى دول الجوار وسواها، بحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتّحدة. لكنّ هذا الأمل يصطدم بأنّ الاتفاقات والهُدَنَ السابقة، التي توصّلت إليها مفاوضات برعاية دولية أو إقليمية، لم تترجم في الأرض، ولم تتوقّف الحرب، الأمر الذي يطرح تساؤلاتٍ عما ستقدّمه مفاوضات جنيف هذه المرّة، إذ لا توجد مُؤشّرات على أنّها ستكون مختلفةً عن تلك المفاوضات التي انطلقت في جنيف في 12 يوليو/ تمّوز الماضي، وسميت محادثات جنيف غير المباشرة لسلام السودان، وبرعاية أممية، عبر مبعوث الأمم المتّحدة إلى السودان رمطان لعمامرة. قد تختلف مفاوضات (أو محادثات) جنيف عن سابقاتها، إذ يسعى الوسطاء والمراقبون إلى بناء تصوّر لاتفاق بينهم، يركّز على وضع آلية لوقف الأعمال العسكرية، أو وقف التصعيد، بما يسمح بفتح معابر لإدخال المساعدات الإنسانية. وما يدعم هذا المسعى هو أنّ «مجلس السيادة» قرّر فتح معبر أدري الحدودي مع تشاد، بهدف السماح لمرور المساعدات الإنسانية الدولية، ما يعني أنّها ستعبر مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع بموافقة الجيش السوداني، الأمر الذي قد يفيد بأن مفاوضات جنيف يمكنها أن تفتح أبواباً لجولات تفاوضية مباشرة بين أطراف الحرب السودانية.

> لا مُؤشّرات على أنّ مفاوضات جنيف بترتيبات أميركية ستكون مختلفةً عن المباشرة في يوليو الماضي برعاية أممية

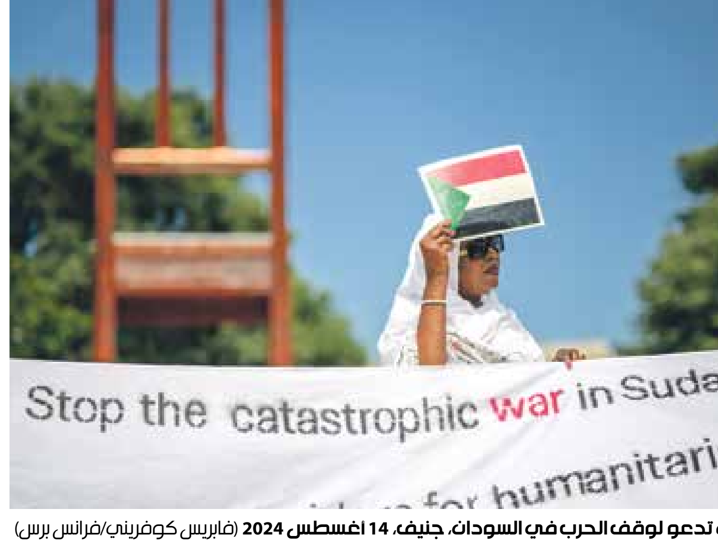

ناشطة تدعو لوقف الحرب في السودان، جنيف، 14 أغسطس 2024 (فابريس كوفريني/فرانس برس)

(كاتب سوري في إسطنبول)

طلّاب مصر فئران تجارب

سامح راشد

لا أدري كم عدد المرّات التي غيّرت فيها الحكومات المتعاقبة في مصر نظام التعليم قبل الجامعي، خصوصاً ما يتعلق منه بمرحلة الثانوية العامة. فقد صارت التعديلات على نظامها تقليداً ثابتاً يتجدَّد مع كلّ وزير يحمل حقيبةَ التعليم، والغريب أنّ هذا النمط سائدٌ منذ أكثر من 20 عاماً، بل تعود جذور التعديل والعبث في التعليم قبل الجامعي إلى ما يقرب من نصف قرن، ففي منتصف سبعينيّات القرن الماضي حُذِفَ أحد الأعوام الدراسية في المرحلة الابتدائية، ثم أعيد إدراجه مُجدّداً. وتوالت بعد ذلك نسخٌ متنوعةٌ من التعديلات في نظام التعليم قبل الجامعي، انصبَّ بعضها على اللغة الأجنبية الثانية في المرحلة الإعدادية (المتوسّطة)، قبل أن ينتقل العبث إلى المرحلة الثانوية بتوزيع متطلّبات شهادة إتمام دراستها بين عامين بدلاً من عام. ثمّ التراجع عن هذا. وتحوّلت شهادة الثانوية العامة من محطة مفصلية لتوجيه الطلاب إلى التعليم الجامعي، وفقاً لنتائجهم في تلك المرحلة، إلى فأر تجارب لكلّ وزير تعليم يهبط على الوزارة.

ولا بدّ من التذكير بأنّ جُلّ وزراء التعليم في مصر لم يكونوا يوماً من الخبراء التربويين، ولا من الأكاديميين المتخصّصين في التعليم. ففي مدى نصف قرن، لم يحمل هذه الحقيبة وزيرٌ متخصّص أكاديمياً أو فنّياً (تكنوقراط) سوى اثنَين، كما لو كان ذلك استثناءً يُؤكّد قاعدةَ أن تُوكل هذه الوزارة إلى غير أهل الاختصاص، فالبقية جميعاً إمّا قانونيون وإما أطباء وإما أصحاب أيّ تخصّص آخر بعيدٍ من التربية والتعليم.

قبل أسبوعين، أعلن وزير التعليم الجديد في مصر تعديلات جذرية في المرحلة الثانوية، تمسّ صميم المحتوى التعليمي (المواد والمناهج) بحذف بعضها تماماً، وإدماج أخرى، واستبعاد موادَّ من المجموع الكلّي. وما يدعو إلى الدهشة والاستياء في ذلك أنّ رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أعلن، مطلع شهر يونيو/ حزيران الماضي، أنّ أيَّ تعديلات على نظام المرحلة الثانوية ستُعرَض للحوار المجتمعي، على أن يشارك فيه ممثّلون لكلّ الجهات والفئات ذات الصلة، بدءاً بالخبراء المتخصّصين، ومعهم العاملون في المجال من مدرّسين وإداريين، إضافةً إلى أولياء أمور وشخصيات عامَّة. جاء هذا التصريح في أعقاب اجتماع عقده مدبولي مع وزيرَي التعليم والتعليم العالي، فعرض وزير التعليم تصوّراً تفصيلياً للتعديلات المُقترحة. وبعد أسابيعَ، حدث التغيير الوزاري، وتولّت حكومةٌ جديدةٌ برئاسة مدبولي نفسه، لكنّها خلت من الوزير السابق الذي كان وكيلاً للوزارة ومشرفاً على التعليم العام وعلى امتحانات المرحلة الثانوية أعواماً طويلة.

وفي الوقت ذاته، كان للتعليم نصيبٌ مُهمٌّ من جلسات الحوار الوطني الجاري منذ أكثر من عام. وطُرِحَت تصوّرات لتطويره خصوصاً في المرحلة الثانوية. والمدهش أنّ التعديلات التي جاء بها الوزير الجديد أخذت بعضاً من تلك التصورات فقط، فخرجت مُشوهةً وبلا معنى أو مضمون. وباغت الوزير المصريين بها من دون استيفاء ما أعلنه رئيس الحكومة، وما طالب به الحوار الوطني من حوار عام ومناقشة مستفيضة للخروج بتعديلات تحظى بتوافق مجتمعي.

أمّا عن تفاصيل التعديلات ومضمونها، فتكفي معرفة أنّها اعتبرت موادّ مثل الجيولوجيا وعلم النفس لا ضرورة لها. وأدمجت الفيزياء مع الكيمياء، وأخرجت اللغة الثانية من المجموع الرسمي المُحتسَب في الشهادة. لكنّ الخطورة الحقيقية في إقرارها من دون منطق أو معايير واضحة. وكالمعتاد في أحوال مصر العبثية حالياً، لن تستمرّ تلك التعديلات الشاذّة طويلاً، إن جرى تطبيقها أصلاً. لكن الأهمّ أنّها ليست سوى حلقةٍ جديدةٍ في مسلسل التخريب خلف واجهة التجريب في مسار طلاب مصر ومصيرهم.

محاولة لتصويب النقاش السوري في مفهوم الحرب الأهلية

حسين عبد العزيز

إذا كانت الثورة السورية قد أُجهضت عنوةً، وإذا كان الملفّ السوري قد دخل في حالة سبات في المستويين، السياسي العسكري، منذ سنوات، فإنّ فكرة الثورة لا تزال حاضرةً في وعي جمهورها، ولا تزال تطلّ بين الفَيْنة والأخرى مع كلّ تصريح أو موقفٍ أو حدثٍ يسطّر. وأن تُطرح الآراء المختلفة للنقاش في وسائل التواصل الاجتماعي أمرٌ جيّدٌ وضروري، لما فيه من إسهام في إثراء النقاش، وفي رفع مستوى الوعي عند كثير من جمهور الفضاء الافتراضي ممّن لا يمتلكون الأدوات المعرفية الكافية للتحليل. لكن، ما يجري، في أحيان كثيرة، أنّ الدوافع الشخصية تطغى على النقاش المعرفي، فيتحوّل إلى سجال قاس مع اتهامات واتهامات مضادّة، يصل بعضها إلى حدّ التخوين، وبعضها الآخر حدّ الجهل والغباء والاستعلاء. مناسبة هذا الكلام ما دار أخيراً في وسائل التواصل من نقاش عن كتاب سامر بكّور «التغريبة السورية: الحرب الأهلية وتداعياتها المجالية والسكانية 2011.2020» («المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، الدوحة، 2024)، في جزءين، الأول «المناطق الجنوبية والوسطى والساحلية من سورية»، والثاني «المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشمالية الغربية من سورية». اعتبر بعضهم أنّ في مصطلح «الحرب الأهلية»، الوارد في عنوان الكتاب، خيانةً للثورة، وترسيخاً لسردية النظام السوري حيال ما جرى خلال السنوات العشر (2011 ، 2020)، فالأمر، في رأيهم، ليس حرباً أهلية، بل هو إجرامٌ واضحٌ للنظام في حقّ الشعب السوري الثائر، وأنّه كان على المؤلف استخدام مصطلح «الثورة» بدلاً من مصطلح «الحرب الأهلية».

كتب بعضهم بلغةٍ أقرب إلى الوجدان السياسي أو إلى الرغبة الدفينة المدفوعة بألم الثورة الفاشلة، فجاءت بعض التعليقات انعكاساً لرغبة سيكولوجية معطاة وراسخة على حساب التوصيف المعرفي والعلمي للمصطلحات، وجرت أيضاً محاولة تعميم مصطلح الثورة على ما جرى كلّه في سورية خلال عقد، مع ما في ذلك من ضرورة في مستوى الوجدان والخطاب السياسي، ومن مخاطرة كبرى في المستوى المعرفي، الذي يتطلّب توصيفاً دقيقاً وصارماً للمصطلحات. من نافلة الفعل الطبيعي وجود النقد، فدونه لا يحدث التطوّر، ولكن الأمر عندما يتعلّق بالمفاهيم والمصطلحات يجب، بالضرورة، أن يكون النقد علمياً، وإلا أخرج الموضوع من سياقه البحثي العلمي إلى السياق الأيديولوجي. سمات الأول المعرفة، وسمات الثاني الدوغما. مع ذلك، ثمّة صوابٌ في الطرح الرافض استخدام مصطلح «الحرب الأهلية» في الحالة السورية، والمطالب باستخدام لفظ «الثورة».

اختلفت المعاجم الفلسفية والاجتماعية، كما اختلف الباحثون في تعريف الثورة، فمنهم من اعتبرها تغييراً سياسياً جذرياً في نظام الحكم، والنظامين الاجتماعي والقانوني المصاحبين له بصورة فجائية، ومنهم من اكتفى بحدوث تغيّرات في نظام الحكم. لا مكان هنا لعرض تفصيلي لمختلف المواقف الفلسفية والسياسية لمفهوم الثورة، ولكنّها تتَّفق على ضرورة حدوث تحوّل، إمّا في نظام الحكم حدّاً أدنى، أو في مجمل المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية حدّاً أعلى. تتحدّد هذه التعاريف في النتائج النهائية للفعل الاحتجاجي، ما يُؤدّي إلى تجاهل أسباب هذا الفعل، والسياق التاريخي للعملية الاحتجاجية بالتركيز فقط على النتائج. وقد تختزل مثل هذه المقاربة الفعل الاحتجاجي الشعبي الثوري الواسع في مُجرَّد هبّةٍ أو انتفاضةٍ أو تمرّدٍ، لاغيةً بذلك أهداف المُحتجّين واتحادهم في إسقاط نظام الحكم القائم، وهو هدفٌ يختلف عن أهداف الهبّات والانتفاضات والتمرُّدات التي تكون عادةً مرتبطةً بمطالب جزئيةٍ محدَّدةٍ. وبالتالي، أيّ محاولة لتحديد تعريف الثورة بالنهايات، ستطلق بالضرورة حكماً سلبياً بأثرٍ رجعي على البدايات الاحتجاجية التي حقّقت معاييرَ الاحتجاج الثوري، بحيث تُوصف بانتفاضةٍ أو بهبّةٍ وليس بثورةٍ، وهو توصيف يحمل شحنةً سلبيةً في الوعي الجمعي، لأنّ الانتفاضات والهبّات تعني أنّ الجمهورَ المُحتجَّ راضٍ بالنظام السياسي القائم، لكن لديه بعض المطالب، وهذا يتنافى مع الحراك الجماهيري الواسع في سورية. يعرّف عزمي بشارة الثورة باعتبارها تغييراً كاملاً للنظام، وإقامة نظام جديد مبني على أسس جديدة، ليس قائماً في الواقع بهذا الشكل، لأنّ الثورة تهدف إلى تغيير جذري، وترفع هذا الشعار، إلّا أنّها قد تنتهي إلى عملية إصلاح تراها جديدةً تمامَ الجِدَّة. يشير مفهوم الثورة عند بشارة إلى نشوء واقع موضوعي جديد من خلال تحرّك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، يتمثّل هدفُه في تغيير نظام الحكم، ولهذا يعتبر أنّ الثورة ضدّ الاستبداد هي اكتساح الناس للمجال العام، وهذا يحدُث عندما يصبح هناك وعي جمعي لدى الجماهير بالواقع الظالم المراد تغييره. إخفاق الثورات في إحداث التغيير الكبير يرجع إلى عوامل عدّة: طبيعة النظام الحاكم، والمؤسّسة العسكرية، وبنية المجتمع، والتأثيرات الإقليمية والدولية، وسلوك الثورة والمُعارَضة. الوصول إلى تعريف للثورة عملية منهجية ضرورية في تحليل الظواهر الاجتماعية السياسية، لكن وضع تعريف مانع جامع يجعل المتغيّرات الإمبريقية أسيرةَ التعريف المفهومي المسبق في الوعي، وتصبح أيُّ محاولة لفهم الظواهر الاجتماعية وتفسيرها مؤطّرةً بالتعريف المُحدَّد مسبقاً. ومن مفارقات التواريخ الثورية أنّ تأثير الثورة في سورية كان أكبر من تأثيرها في تونس ومصر، على الرغم من أنّ الثورتين التونسية والمصرية نجحتا في إسقاط رأسَي النظام، فيما عجزت عنه الثورة السورية، فعُمق الاضطراب الذي أحدثته الثورة السورية في بنية النظام كان أكبر من الذي أحدثته الثورة المصرية. ومن هنا، ستكون الآثار البعيدة للثورة السورية أكثر عمقاً ممّا هي في مصر التي حافظت على بنية النظام، وسمحت بعملية ارتداد عن الديمقراطية. بناءً على ما تقدّم، لا يمكن فهم التجارب الثورية إلّا ضمن كينونتها التاريخية الخاصّة بها، واستبعاد أيّ نماذج تاريخية سابقة، باعتبارها مثالاً يجب الاقتداء به، فهذا فعل يفقد القدرة على فهم الثورات في السياقات التاريخية. ومصطلح «الحرب الأهلية» أكثر وضوحاً ودقّة من مصطلح الثورة، فإذا كان مصطلح الثورة تعبيراً عن محاولة توصيف فلسفي .سياسي للواقع القائم، فإنّ مصطلح الحرب الأهلية توصيف للواقع من الناحية القانونية، لا الفلسفية. في القوانين الدولية، يُعبّر مصطلح الحرب الأهلية عن وضع إمبريقي واضح المعالم، بخلاف الثورة التي تدخل في تعريفها المصالح والرغبات إلى جانب التوصيف الواقعي. الحرب هي ظاهرة العنف الجماعي المُنظَّم التي تُؤثّر في علاقات القوّة داخل مجتمع واحد أو أكثر، وتخضع لقانون النزاع المسلّح وفق القانون الدولي. وبهذا، تندرج الاحتجاجات والانتفاضات والثورات والحروب ضمن دائرة العنف. لكن مصطلح العنف فضفاض، لذلك جرى التمييز في مستوى العنف قبل توصيف الوضع القائم، ووفق عتبة معيّنةٍ من العنف يمكن إطلاق تسميات اضطرابات داخلية، توتّرات، انتفاضات. وفق الفقرة الرابعة من البروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف الرابعة، وصف القانون الدولي نضال الشعوب ضدّ التسلّط الاستعماري، وضدّ الاحتلال الأجنبي، وضدّ الأنظمة العنصرية، بأنّه نزاع مسلح. وفي المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، ضمّت حالاتُ النزاعات المسلّحة غير الدولية، وهي الحروب الأهلية التقليدية، والنزاعاتُ المسلّحة الداخلية التي تتسرّب إلى دول أخرى، أو النزاعاتُ الداخلية التي تتدخّل فيها دول ثالثة، أو قوّات متعدّدة الجنسيات إلى جانب الحكومة. وعرّف قاموس أكسفورد الحرب الأهلية بأنّها حرب بين مجموعات من الناس في البلد نفسه، وعرّفت الموسوعة البريطانية الحرب الأهلية بأنّها نزاع عنيف بين دولة وطرف أو أكثر، غير حكومي، داخل أراضي الدولة، تشمل قمع الدولة الأفراد الذين لا يمكن اعتبارهم مجموعةً منظمةً أو متماسكةً، بما في ذلك الإبادة الجماعية، وأشكال الصراع المختلفة. وفي تفصيل أكثر قدّمته دراسات متخصّصة، يشير المصطلح إلى النزاع الذي ينشأ بين أكثر من طرف داخل حدود أراضي الدولة نفسها، حيث تختلف أشكال هذه الحرب تبعاً لدوافعها، فهناك من يسعى فيها للحصول على الاستقلال والحكم الذاتي، وهناك من يضع هدف القبض على السلطة وإبعاد نظام الحكم القائم. وفي تعريفاتٍ أخرى، هي صدام عسكري مستمرّ، داخلي، تتواجه فيه قوات الحكومة المركزية مع قوّة متمرّدة قادرة على إيقاع خسائر في صفوف القوات الحكومية. في المستوى النظري يظهر التمايز بين مفهومي الثورة والحرب الأهلية بشكل واضح، ما إن ننتقل إلى الواقع ومحاولة توصيفه نجد أنفسنا في متاهة كبيرة، فإمّا جعل الواقع أسيراً للفكر، وإمّا جعل الفكر أسيراً للواقع، مع ما في الحالتين كلتيهما من مخاطرَ في صعيد التعريفات. عدم استخدام الباحث سامر بكّور مصطلح الثورة في عنوان الكتاب ناجمٌ عن إشكالية فلسفية وعلمية في مفهوم أو مصطلح الثورة، إذ لا يوجد تعريف مانع جامع له أولاً، ولأنّه أراد توثيق ما جرى خلال 16 سنة، فقد وجد في مصطلح الحرب الأهلية توصيفاً أكثر دقّة، فضلاً عن قانونيته وفق الأمم المتّحدة. لكن ما لم ينتبه إليه بكّور أنّ التوصيفات القانونية خاصّة بالأمم المتّحدة والدول والمنظّمات، من حيث إنّها تتعامل مع وقائع في الأرض، وليست مهمتها إضفاء تحليل سياسي أو معرفي، أو إطلاق توصيفات أخلاقية وفلسفية على الواقع، إنّها باختصار تتعامل مع الواقع كما هو. وفي الحالة السورية يكاد يكون صعباً للغاية اختزال الواقع في الحرب الأهلية، على الرغم من صحّته من الناحية القانونية، ذلك أنّ إطلاق هذا المصطلح على الحالة السورية يكتفي بالوصف الظاهري للفاعلين، من دون أن يخترق مكامن الفعل وخلفياته ومسبّباته ودوافعه الأخلاقية والسياسية والاجتماعية، وهو إذ يفعل ذلك، يضع الثوار والنظام السوري في كفّةٍ واحدةٍ، ويتجاهل المطالبَ المُحقّة للثورة، وهنا يغيب سؤال العدالة في توصيف الوضع القائم.

> ثمّة اتجاه ينطلق في توصيف الحرب داخل الدولة من منطلق العدالة، وهو لا يستبعد المعيار الأخلاقي في التوصيف
>
> جانب سامر بكّور الصواب، من ناحية التعريفات القانونية الدولية، حين وصف السنوات بين عامي 2013 و2020 في سورية بالحرب الأهلية

رفض دعاة النزعة السلمية منح أيّ حرب مهما كان نوعها صفةً أخلاقية، لأنّ الحرب نقيض السلم بما تمثّله من شرّ، ومع هذا الطرح تلتقي المدرسة الواقعية، لكن لأسباب مختلفة، فهي تنطلق من الواقع وخصائصه العملية، ومن سمات الحرب القائمة إبعاد أيّ توصيف أخلاقي. بخلاف الرأيين السابقَين، ثمّة اتجاه ينطلق في توصيف الحرب داخل الدولة من منطلق العدالة، وهو بهذا المعنى لا يستطيع إبعاد المعيار الأخلاقي في التوصيف. والحقيقة أنّ المعايير الثلاثة تنطبق على الحالة السورية، وإن بدرجات مختلفة، بين النظام والمعارضة المسلّحة، ففي البعد الأخلاقي لا يمكن تجاهل عدالة الثورة، ومن منظور النزعة السلمية والنزعة الواقعية، يجب فضل الأخلاق عما جرى، بغضّ النظر عن الجهة المسؤولة، فالحرب بالنتيجة هي بين طرفَين، كلاهما حمل السلاح. أخذ منتقدون على بكّور استخدامه مصطلح يخصّ الباحثين الغربيين، وكأنّ في العالم الأكاديمي شيئاً يخصّني وآخر يخصّك، فلكلّ واحدٍ الحقُّ في إطلاق التوصيفات حسب ما يرى، وإن اختلط الحابل بالنابل. وفي ردّه على المنتقدين، علّل بكّور استخدامه مصطلح الحرب الأهلية بأنّ «مفهوم الحرب يحمل في طيّاته الدمار والخراب والتهجير والشتات، وهو ما حدث في سورية، أمّا مفهوم الثورة، فإنّما يدلّ على البناء والعمران والاستقرار والازدهار، من حيث إنّ غايتها الحرّية والكرامة والمستقبل». نحن هنا أمام تعليل وجداني لا علمي، فإذا كان السبب في اختيار المصطلحات نابعاً من الشحنات التي يحملها المصطلح في جنباته، فالأولى استخدام لفظ ثورة، لأنّها تعبّر عن عدالة المطالب الشعبية. أما إذا كان منطلق التوصيف قانونياً، فلا يكفي اعتماد التصنيف الشكلي الخارجي، فهذه مهمّة المؤسّسات الدولية المعنية بوقف الحرب. وفي الحالة المعرفية والأكاديمية، يجب تجاوز الشكل إلى المضمون عبر الكشف وتحليل كينونة الظاهرة وتوصيفها، فيجب الأخذ بالاعتبار أنّ الحرب في سورية ردّة فعل على الثورة، أولاً حين عمد النظام إلى عسكرة الثورة، وثانياً حين استخدام أقسى أنواع العنف، وثالثاً حين اعتقل وعذّب، ورابعاً حين هجّر تهجيراً قسرياً.

جانب بكّور الصواب، من ناحية التعريفات القانونية الدولية، حين وصف السنوات بين عامي 2013 و2020 في سورية بالحرب الأهلية، ولكنّه تجاهل الإشكال الفلسفي والمعياري لهذا المصطلح، وما يترتّب عليه من تعمية للشروط والعوامل الخلفية للحدث. وإذا كانت عملية تفسير الظواهر السياسية والعسكرية والاجتماعية تتطلّب البحث عن المتغيّر السببي الرئيس، فإنّ البحث في المفاهيم يتطلّب البحث عن الكلّي في خلفيات. في الحالة السورية، وبسبب الظلم والقهر الكبيرين اللذين تعرَّض له المُعارضون للنظام وأهاليهم، كان من الأفضل دمج المعايير القانونية والسياسية والأخلاقية معاً في التعريفات والتوصيفات.

(من أسرة التلفزيون العربي)

الإعلام ليس مسؤولاً

فاطمة العيساوي

هكذا وجد الإعلام البريطاني التفسير الأكثر واقعيةً وتبسيطاً لموجة الشغب العنصرية، التي امتدّت أسبوعاً في أنحاء البلاد، وحملت أشكالاً من العنف العنصري اللفظي والمادّي غير مألوفة أو حتّى مُتخيَّلة؛ إنّها وسائل التواصل الاجتماعي. لعبت منصّات الإعلام الحديث، ومنها «إكس» و«فيسبوك»، دوراً محورياً في ترويج الأخبار الزائفة في ما يتعلّق بجريمة الطعن التي راحت ضحيتها ثلاثُ فتياتٍ في بلدة ساوبورت البريطانية. لكن الإعلام التقليدي البريطاني، قبل الجريمة وبعدها، لم يُقدّم أيَّ مقاربة لمسؤوليته في ترويج صورة المهاجر الغريب، الذي يمثّل «خطراً» على اقتصاد البلاد، وعلى ثقافتها المنتمية للحضارة الغربية.

الأمثلة من الصحافة الصفراء لا تُحصى، إذ يُشكّل التخويف من «اجتياح» الآخر «الهمجي» القادم من عالم آخر الخبزَ اليومي لهذه الصحف واسعة الانتشار. العناوين العريضة عن زحف الغريب «المستوطن» شبه يومية؛ كلفة استيعاب المهاجرين؛ ارتفاع نسبة الجرائم؛ الملايين يزحفون إلى بريطانيا لاحتلال المزيد من المدن؛ المرافق العمومية للخدمات تنهار تحت وطأة أعداد المهاجرين؛ العمال الأجانب يحصدون معظم فرص العمل؛ أزمة السكن وراءها المهاجرون...، وغيرها من المعلومات المغلوطة التي تُشكّل عدّةَ العمل للصحافة الصفراء لاجتذاب القرّاء من الطبقات العمّالية، الذين يرون في «هجمة» الاغتراب تهديداً لوجودهم. لم يقارع الإعلام التقليدي هذه الأوهام عندما استخدمت بشكل رئيس في حملة التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي عام 2016، بل على العكس، عملت هذه الوسائل في تعبئة الخطاب القومي المعادي للهجرة، عبر تخصيص مساحة كبيرة لشهادات مواطنين قالوا، على سبيل المثال، إنّهم لا يجدون سكناً شعبياً بسبب إعطاء الأولوية للمهاجرين، ما يجعلهم يضطرّون للتسجيل في لوائح الانتظار، وغيرها من الفرضيات، التي لم يُدقّق فيها الإعلام قبل تعميمها. لم تتغيّر المُقاربة بشكل خاص للرجل الأسمر باعتباره مصدراً للخطر رغم التظاهرات المعادية للعنصرية التي احتلت الشوارع، وشكّلت الردّ الأقوى والأكثر اعتباراً للشغب العنصري. في تغطية جريمة طعن طفلة ووالدتها وسط لندن الأسبوع الماضي، نشرت صحيفة الديلي ميل الشعبية عنواناً عريضاً يقول إنّ القاتل لم يكن يعرف الضحية ووالدتها، مرفقاً بصورة رجل الأمن الأسمر الذي تصدّى للقاتل. بعد تلقّي شكاوى، غيّرت الصحيفة عنوان التغطية لتضيف إليه بالبند الرفيع إشارةً إلى دور رجل الأمن في محاولته نزع السكين من يد القاتل. لربّما اعتقد مُحرّر التقرير أنّ شكل رجل الأمن يوحي بالجريمة، ولا ضرورة للتحقّق من الوقائع قبل نشرها. عدّةُ الجريمة جاهزة؛ لون بشرة رجل الأمن.

تشكّل التغطية الإعلامية لتظاهرات الشغب والردّ عليها مثالاً بحدّ ذاته لقصور هذا الإعلام في التعاطي مع ظاهرة العنصرية المستشرية في المجتمع، التي لا يريد الإعلام الاعتراف بوجودها، أو أقلّه بحجم هذا الوجود. لعلّ المثال الأبرز إصرار الإعلام على استخدام تعبير «متظاهرين محتجّين» في وصف مثيري الشغب من اليمين المُتطرّف، الذين هاجموا مساجدَ وفنادقَ ومراكزَ إيواءٍ للاجئين، ومراكز للشرطة، فضلاً عن اقتحام مراكزَ تجاريةٍ وسرقة محتوياتها. رغم العنف الذي وُثّق، واصل الإعلام البريطاني وصف مثيري الشغب بالمحتجّين، ولم يغيّر التوصيف إلّا بعد أن نعت رئيس الوزراء كير ستارمر هؤلاء بـ«حثالات اليمين المُتطرّف»، وهو تعبير انتقده بعض الإعلام اليميني، معتبراً أنّ التوصيف يحول دون نقاش عقلاني بشأن هذه المجموعة. المثل الآخر جاء من المقابلة مع النائبة المسلمة من حزب العمّال زارا سلتانا، في البرنامج الصباحي لمحطة «آي تي في» (واسعة الانتشار)، إذ تعرَّضت للتهكّم بسبب انتقادها غياب الاعتراف بوجود مشكلة رُهاب المسلمين في الإعلام، وقالت بعد المقابلة إنّها شعرت بأنّها تعرَّضت لاستجواب مباشر على الهواء. تعكس التغطية الإعلامية لقضايا العنصريّة ضدّ الهجرة، وصورة المهاجر والمسلم تحديداً، سياسات ما سمّيت «البيئة المعادية» للمهاجرين، التي أسّس لها المحافظون بشكل خاص في ظلّ رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي. منها على سبيل المثال حملة مواجهة الهجرة غير الشرعية، عبر تسيير فانات تحمل شعار «عد إلى ديارك أو واجه السجن». الحملة التي لم تُسفر إلّا عن رحيل عدد قليل جداً من المهاجرين غير الشرعيين، باتت الشعار المفضل لحملة اليمين المُتطرّف وأعمال التحرُّش، التي غالباً ما تُردّد كلمتي «غو هوم» (عد إلى ديارك). الأثر الأكثر ضرراً لهذه الحملة هو التشديد على منح تأشيرات الدخول والإقامات للطلّاب الأجانب الذين يُشكّلون العمود الفقري للجامعات البريطانية، التي كانت تُعتبر، في وقت غير بعيد، أحدَ أبرزِ أركان القطاع الثقافي البريطاني، في حين أنّها تنوء حالياً تحت ضغوط أزمة مالية عاتية.

> التغطية الإعلامية في بريطانيا لتظاهرات الشغب والردّ عليها يُشكّلان مثالاً لقصور في التعاطي مع ظاهرة العنصرية المستشرية في المجتمع

قد يكون الخجل الإعلامي من تناول قضية العنصرية ورُهاب الغريب، المسلم بشكل خاص، مستوحىً من الاعتقاد السائد أنّ ثمّة معاملة تمييزية للإسلاميين تجعل تعاطي الشرطة والمؤسّسات الرسمية مع قضاياهم أكثر لطفاً أو خجلاً. أظهرت أعمال الشغب الأخيرة لليمين المُتطرّف أنّ العكس هو الصحيح، كما أفادت دراسة للمعهد الملكي للخدمات المتّحدة، وهو مركز أبحاث يُعنى بالدفاع والأمن، بأنّ ردّة الفعل على الاعتداءات التي يقوم بها اليمين المُتطرّف غالباً ما تصنّف أعمال شغب لا تثير ردّة الفعل لدى الشرطة والطبقة السياسية والإعلام، مقارنةً بالتي تثيرها الجرائم التي تُرتكب باسم الجهاد الإسلامي، وذلك بسبب وجود تحيّز وعنصرية مؤسّساتية.

قد تكون موجة أعمال الشغب العنصرية مرّت من دون كلفة عالية إلى جانب المحاكمات القضائية للمرتكبين، التي تلقى أيضاً انتقاداً بحُجّة قسوتها. إلّا أنّ الردّ الأبرز عليها جاء من الناس العاديين الذين رفضوا أن يُشكّل هذا القبح عنواناً لثقافتهم، وأن يُسيطر على شوارعهم ويومياتهم. أمّا الإعلام، ففي الغالب أنّه لا يزال يعتقد أنّه لا بأس إن عبّر هؤلاء العنصريون عن «غضبهم» من «الآخر»، الذي لا يزال يستولي على حقوقهم، وأبرزها رغبتهم في استعادة يوتوبيا العيش في مجتمع صافي الهُويَّة.

(أستاذة جامعية في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads